

ملاحق

obeikandi.com

1 . نص بقلم مؤلف الكتاب، يقترحه كمشروع باب أو ورقة على الطريق إلى إنجاز الحركة الناصرية والوطنية «لميثاق العمل الوطني» الجديد. أو إعادة النظر في الميثاق بعد نصف قرن. إنها مجرد ورقة تفتح الباب فحسب لأوراق وصياغات عديدة من أجل إنجاز هذا العمل الضروري المطلوب.

## ثورة ٢٥ يناير - ٣٠ يونيو: نظرة مجملية

نؤمن بأن قوة ثورة 25 يناير، تكمن في أنها ثورة تريد لمصر أن تلحق بالعصر. لذلك فهي ثورة قدرها أن تنتصر.

لأن حركة الثورة هنا في اتساق تام، مع التاريخ وحركته، والعصر وروحته، والعالم وأحلامه.

اتساق مع طبيعة الأشياء وحقائقها، ضروراتها ومنطقها.

فمهما تكن المعوقات - إذن - سوف تنتصر الثورة الشعبية العملاقة، المتواصلة ذات الذروتين (25 يناير 2011 - 30 يونيو 2013).

ولسوف تمر الثورة بموجات أخرى، وتخوض غمار معارك بعد معارك، في مواجهة خصوم وأعداء وعوائق، تعاني «حالة ولادة متعسرة»، ومحكات وابتلاءات صعبة لفترة غير قصيرة، فعلى قدر حجم الثورات وأصالتها، وعمقها وتطلعاتها، تكون المعاناة والعراقيل وحروب المناوئين المضارين - أصحاب المصلحة المضادة والثورة المضادة - إذ يشعرون بأنهم يحاربون معركتهم الأخيرة، وذلك مفهوم وطبيعي، فهي بالنسبة لهم معركة بقاء حاسمة (معركة حياة أو موت).. حتى إنهم كلما ازدادوا ضعفاً ازدادوا عنفاً!

لكن ثورة 25 يناير سوف تحصل في آخر المطاف على النصر، وعلى ما تصبو إليه وتريد.

فهي ثورة تعرف منذ البداية، جوهر ومدى، الذي تريد.

أرادت ابتداءً: إسقاط نظام جاثم منذ أربعة عقود.

إسقاطه كاملاً، ولا أقل من ذلك:

لمدى استبداده، ولمدى فساد.

لمدى الظلم الاجتماعي، والانحطاط الشامل على يده.

لتخريبه - وتجريفه - البلاد بكل ما في الكلمة من معنى، والحجم المهول للجرائم والكوارث، المسئول عنها، في مختلف القضايا والأصعدة.

وللدور المهيمن التابع، المتعاون مع قوى الهيمنة الاستعمارية - الأمريكية والصهيونية بالأساس - لقاء دعم بقاءه في السلطة وتمديده للحاكم الأب ثم للوريث!.

ثم تريد ثورة 25 يناير: بناء النظام الجديد.

تريد مجتمعاً تنشد له، ما تشده لمجتمعاتها كل الثورات الإنسانية الحقيقية على مر التاريخ: الحرية والتقدم.

من خلال الرايات والأهداف المشهورة للثورة: في الحرية والاستقلال الوطني، في العدالة الاجتماعية، في الكرامة الإنسانية.

وذلك هو جوهر الثورة العربية، في ذات الظرف التاريخي، وليس فحسب الثورة المصرية، في القلب والطلية.

«الثالوث الخبيث» الذي حكم مصر منذ 11 فبراير:

لقد تسلم حكم مصر في 30 يونيو 2012، بعد عام ونصف العام من اندلاع الثورة الشعبية الكبرى في 25 يناير 2011، رئيس ينتمي إلى اليمين الديني وأبرز فصائله (جماعة «الإخوان المسلمون»)، في انتخابات رئاسية نجح فيها بالكاد، بل وتوجد شكوك واسعة في مصر والعالم حول مدى نزاهتها، وأن صوراً متعددة من جرائم التزوير ارتكبت فيها لصالح المرشح «الإخواني»، وعلى الرغم من كل المحاولات والضغوط فإنه لم يجر فيها حتى الآن أي تحقيق جاد.

لكن الحقيقة أن حكم «الإخوان» لم يبدأ في 30 يونيو 2012، إنما بدأ على الفور في أعقاب قيام الشعب المصري بثورته التاريخية، في الخامس والعشرين من يناير 2011، على الطاغية الذي حكم نظامه وحاشيته وعائلته - بالقهر والظلم - ثلاثين عاماً بالتمام، ونجاح الشعب عبر ملحمة الثمانية عشر يوماً الخالدة (الافتتاحية كاملة الأوصاف للثورة)، من خلعه في 11 فبراير 2011.

وقد سلمت القوى الشعبية الثورية للمجلس الأعلى الذي يقود القوات المسلحة مهمة وسلطة حكم البلاد، وإدارة مرحلة انتقالية يوضع فيها دستور جديد (دستور الثورة) - سواء مؤقتاً أو دائماً - وتبدأ خلالها محاكمة سياسية (أولاً - وليست جنائية فحسب) لجميع المسؤولين عن جرائم استبداد وفساد الثلاثين سنة، ويعد فيها لانتخابات رئاسية وبرلمانية تبدأ في الانتقال بالوطن من حال: تحكم نظام نهب وتخريب وقمع ودولة بوليسية (لدرجة اختيار الثوار موعد بداية الاحتجاج والتفجير الشعبي في 25 يناير 2011 وهو «يوم الشرطة»، بكل رمزية الاختيار هنا ومعناه)، إلى حال: دولة مؤسسات ديمقراطية حقيقية يعتد بها وتبدأ في إلحاق مصر بالعالم وعصره، وتبدأ خطى على طريق تلبية احتياجات وأهداف الشعب في الكرامة والحرية والعدل الاجتماعي (أهداف الثورة).

وقد بدأ المجلس الذي يقود عسكرياً القوات المسلحة، هذه «المرحلة الانتقالية»، التي من خلالها يقود سياسياً الوطن ككل، متمتعاً «بهيبية» و«بمحببة» كبيرتين من جهة الشعب، ليس لأعضائه في ذواتهم، فلم يكن معظمهم معروفاً لدى الناس، وإنما بسبب مشاعر وعلاقة الشعب المصري على الخصوص، التاريخية والوجدانية بقواته المسلحة، منذ حقبة ومكانة إبراهيم باشا جيشاً وقيادة، مروراً بفرسان الثورة الوطنية العربية، إلى قيمة وملحمة جمال عبد الناصر وثوار يوليو، إلى أبطال وشهداء حرب الاستنزاف (1967 - 1970) وحرب العصور (1973).

لكن لم يلبث أن واجه الشعب المصري صدمة حقيقية، فقد تكشف لديه يوماً بعد يوم أن أعضاء المجلس العسكري الذي سلمه أمانة حكم البلاد في مرحلة انتقال بعد ثورة شعبية هائلة، لا يمتون بصلة إلى هؤلاء الأسلاف والأبطال الأفاضل، وأنهم ليسوا على قدر المسؤولية ولم يصونوا الأمانة، وأنهم لم يقدرُوا قيمة هذه الثورة الشعبية الكبرى حق

قدرها ، بل بدا واضحاً جلياً - مع الوقت - أنهم حتى لم يفهموها ، لم يتعاملوا معها كثورة ، إن لم يكونوا أصلاً أصحاب رؤية مشوشة أو غائمة لمعنى الثورة ، ولعبقرية واستثنائية لحظتها التاريخية في مسار أية أمة من الأمم!.

لم يرَ أولئك الأعضاء في (الحدث الثوري الضخم النبيل: 25 يناير - 11 فبراير)، اللهم إلا احتجاجاً واسعاً . بالكاد . يستدعي إصلاح أوضاع ، وأنه ربما في حدود فعل مهم جاء من جانب الشعب وشبابه ليريحهم ويريح الجميع من «صداع حكاية التوريث»: إذ كان أفراد عائلة مبارك ونظامه يجهزون على قدم وساق لتسليم سلطة رئاسة الجمهورية من رئيس وأب شاخ إلى ابن متلهف نهم وأم تتعجل التسليم والتسلم ، في جريمة خيانة وطنية سياسية كاملة للشعب وللدولة ولعهد الحفاظ على النظام الجمهوري الذي أقسم عليه مبارك مراراً وتكراراً! وهي أول جريمة كان ينبغي أن يحاكم . سياسياً - عليها مبارك ونظامه بعد الثورة ، لكنه أمر لم يحدث وجرم لم يحاكم عليه قط!.

تعامل أعضاء المجلس العسكري مع «حدث الثورة» ، بغير فهم حقيقي ، أو إدراك ووعي تاريخي - (رغم «التقافة التقليدية» الملحوظة لدى معظمهم بكونهم جنرالات على رأس جيش مصر ، وبعضهم لديه خبرة كبيرة على الأقل بحكم السن الكبيرة كالمشير الذي يتراسه) . والحق أننا نستطيع أن نقول بشأنهم ، ليس فحسب أنهم تعاملوا مع حدث الثورة العظيم بغير وعي ، وإنما أيضاً بغير ضمير.

ومع مرور كل لحظة من العام ونصف العام ، كانوا يفقدون ، درجة فدرجة ، أعظم ميزتين يمكن أن تتمتع بهما قيادة على الإطلاق (الهيبة - المحبة) ، منحت لهما من اللحظة الأولى وبغير جهد ، إنما بفضل ميراث طويل زاخر للمؤسسة الوطنية التي صادف عملهم على رأسها في هذه الحقبة!.

ولم يكتفوا «بالإهدار السياسي» لكل ما يحقق للثورة الشعبية العظيمة خطوة فخطوة إلى الأمام ، إنما ارتكبوا كذلك خلال تلك المرحلة من «جرائم القمع» ما سال عبره الكثير من دم ظهور لشهداء جدد ، سرعان ما لحقوا بشهداء الثمانية عشر يوماً - على أيدي الطاغية المخلوع وجنرالات شرطته ومؤامرات حزبه . لكن كما أن من الضروري التحقيق الدقيق والقصاص العادل إزاء جرائم هذا الأخير سواء السياسية والجنائية عبر ثلاثين

سنة، أو خلال الثمانية عشر يوماً (كجرائم يوم الجمعة الغضب 28 يناير، أو واقعة الجمل 2 فبراير... إلخ)، وهو أمر القصاص الذي لم يتحقق على الإطلاق في ظل إدارة المجلس العسكري أو الرئيس الإخواني من بعد، كذلك فقد أصبح من الضروري التحقيق الدقيق والقصاص العادل إزاء جرائم المجلس العسكري سواء السياسية أو الجنائية (مثل وقائع: المتحف المصري. مسرح البالون. مذبحه ماسبيرو. مذبحه شارع محمد محمود. مذبحه فض اعتصام الشباب أمام مجلس الوزراء. مأساة استاد بورسعيد... إلخ!).

ونفس الشيء تماماً - بل زاد - بالنسبة لحكم الرئيس الإخواني وأعضاء «مجلس إرشاد» جماعته، بعد 30 يونيو 2012، فالوقائع والجرائم التي ارتكبوها، والدم الطهور للشهداء الجدد الذي أريق، وصور الانتهاك والوحشية المتفاقمين في ذلك العهد، مما فاق وتجاوز كل حد (وتكفي أمثلة ووقائع مثل: المذبحه أمام قصر الاتحادية - مذبحه محمد محمود (2) - جرائم المقطم - مذبحه بورسعيد الثانية - فضلاً عن واقعة وفضيحة حصار المحكمة الدستورية العليا التي سيتوقف التاريخ أمام إثمها وهولها طويلاً - فضيحة حصار الإعلاميين في مدينة الإنتاج الإعلامي... إلى آخره، وهو كثير وشاذ مثير للاشمئزاز ويستوجب أقوى وأشمل التحقيق والإدانات).

إلا أننا نريد التأكيد على أن هاتين ليستا مرحلتين منفصلتين (حكم المجلس العسكري. حكم مكتب الإرشاد الإخواني)، إنما هما متداخلتان كل التداخل، فقد بدأ «الحكم الإخواني»، منذ البدايات الأولى لحكم المجلس العسكري، وبرعاية وترتيبات أمريكية.

إن هذا «الثالوث المتواطئ ضد الثورة»، هو الذي سطى على السلطة في مصر عقب انفجار الثورة الشعبية وخلع مبارك واجهة النظام القديم:

1. الإدارة الأمريكية الاستعمارية التي تخضع مصر لسيطرتها منذ «كامب ديفيد» وتبعية نظام السادات لها في سبعينيات القرن العشرين، وكانت ولا تزال مصر بالذات تحت نظرها وسمعتها وتحت مجهر وكالة مخابراتها المركزية على

الدوام، فهي تظل أهم بلد في المنطقة بالنسبة لأي إمبراطورية استعمارية، باعتبارها دهاقنة المستعمرين المعروفة المتكررة عبر قرون.

2. «المجلس العسكري» الذي هو في آخر الأمر جزء من النظام التابع في مصر نفسه، ولقد كان عهد السادات القصير نسبياً هو عهد التأسيس لدولة التبعية، بما يعني حالة من التخلص المستمر من العناصر الأكثر وطنية في مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة، وإحلال الأكثر موالاة واستعداداً للتفويض والخدمة «غير الوطنية» (حتى إننا نعتبر أن آخر الوطنيين الحقيقيين في النظام كان وزير الخارجية إسماعيل فهمي الذي استقال رفضاً لزيارة العار إلى القدس، وبالكاد وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل الذي استقال رفضاً لحجم التنازلات المهول خلال مفاوضات المنتجع الأمريكي كامب ديفيد). بينما عهد مبارك الطويل (الأطول في مصر منذ محمد علي قبل قرنين) تسلم النظام من عهد «التأسيس» الذي كان السادات يعمل على عجل لكي يتمه، بحمية وهمية. وأحياناً «بعصبية» بالغة عرفت عنه خاصة في السنوات الأخيرة!. ولقد انتقل مبارك بالنظام إلى عهد «التكريس»، فظل يعمل بروية وعلى مهل - ببطء وبرود أعصاب عرفا عنه بدوره!. على امتداد ثلاثين سنة كاملة غير منقوصة، حتى إننا لا نتصور أنه بقي موضع قدم في النظام، في أي مؤسسة أو جهاز، «لوطني حقيقي». وبداهة فقد كانت أولوية النظام التابع، ومن ورائه المتبوع الأمريكي، أن يطمئنا إلى خضوع وانضواء رأس أكثر المؤسسات حساسية وخطورة وهي «القوات المسلحة»، وعلى «سلامة واستقامة» تلك الرأس بالنسبة لهما معاً في آن، أو لأي منهما على حدة، ويوم ارتاب أو «قلق» مبارك - من جانبه هو - من «المشير أبو غزالة» على رأس الجيش أطاح به على الفور، أما الأمريكيان الذين «يخترقون» على امتداد عقود كل موقع وموضع في مصر، فلا بد أن «الجيش» هو أول أولوياتهم على الإطلاق!.

3. جماعة الإخوان المسلمين اليمينية الرجعية التي هرولت مراراً إلى البيت الأبيض، حتى من قبل 25 يناير 2011 بوضع سنوات، لتؤكد وتلج على اعتبارها بديلاً مناسباً، بل أنسب للأمريكان وحتى الصهاينة، من نظام مبارك، وأنها على استعداد لتبعية لا تقل، بل ستحقق للجميع المصالح المطلوبة في ظل «استقرار» أكبر، باعتبار أن من ورائها «ظهير شعبي» لم يكن ليتسنى لنظام مبارك!.

هذه هي القصة باختصار.

ولذلك فقد حكم مصر وتحكم - ما بعد تفجر ثورة 25 يناير - ليس المجلس العسكري وحده، إنما «الإخوان» متحالفين معه، متداخلاً دورهم وسيطرتهم مع سيطرته وحكمه (وأحياناً حتى تخويقهم له و«إرهابهم» إياه! - وما صيحتهم وتفزيعهم عند الانتخابات الرئاسية: «سنحرق البلد!» ببعدة أو خافية)، وكل ذلك في إطار أو تحت مظلة الراعي الأمريكي!.

إن «30 يونيو 2012» (بداية حكم الرئيس الإخواني) يعني أن الإخوان قد صاروا منفردين بالحكم أكثر ومن غير المجلس العسكري، لكن بالطبع وبالتأكيد في ظل ذات التوجهات والرغبات الأمريكية، ولا يتعارض ذلك أبداً مع كون الأمريكان قد صدموا كثيراً في مدى تدني مستوى الأداء الإخواني في الحكم - في كل الشئون! - كصدمة كل الأطراف غيرهم، ممن يتابعون أو يهتمون وأحياناً «يتدخلون»: محلياً وعربياً ودولياً!.

لقد فاجأت الثورات العربية «الحقيقية» الكبرى (خاصة تونس فمصر) الإدارة الأمريكية والمخابرات المركزية، وداهم الجميع حجمها وزخمها، عفويتها وعنفوانها، استبسالها ونبلها.

فلم تملك الإدارة الأمريكية سوى «أن تحني الرأس للعاصفة لبعض الوقت حتى تمر»، إلى أن خرج من المشهد ديكتاتور مصر - الخادم لمصالح الأمريكان للزمان الممتد (1981 - 2011)، تحت وقع زحف الجماهير في ميدان التحرير وكل ميادين الحرية والثورة في مصر (حتى وصلت حشودها الغاضبة الهادرة ذات حين إلى ما بين عشرين واثنين وعشرين مليوناً).

لكن ما أن تسلّم «المجلس العسكري» السلطات، حتى التقطت أنفاسها الإدارة الأمريكية الاستعمارية، ومخابراتها (وكالة المخابرات المركزية الأمريكية: التي

كان الزعيم الهندي جواهر لال نهرو يشير إليها دائماً بقوله: «إنها القوة الشريرة الملعونة في زماننا المعاصر»، ولم تلبث القوة الأمريكية أن استعادت الزمام، ووجهت «المجلس العسكري» الذي تعرفه وتتعامل معه، بالطبع وباعتباره جزءاً لا يتجزأ من منظومة دولة مبارك ونظامه.

وكانت التوجهات الأمريكية - أو على الأقل الإشارات وهي هنا تكفي! - مبكرة للغاية، بل بدأت «بالتعديلات الدستورية» التي أفضت - حسب الرغبة الأمريكية ولحساب المصلحة الإخوانية «الخادم الجديد» - بوجوب الإسراع في انتخابات برلمانية، قبل وضع دستور للبلاد أو أي متغير آخر، لأن «الإخوان في هذه اللحظة جاهزون للانتخابات البرلمانية قبل غيرهم!» ثم بوجوب أن يقوم هذا «البرلمان الجديد» نفسه بتشكيل لجنة لوضع الدستور! هكذا تحددت «مصلحة الإخوان»، وهكذا وجد الأمريكان في ذلك مصلحة لهم تتقاطع مع «المصلحة الإخوانية»، ولم يكن المجلس العسكري في ذلك بالنسبة للأمريكان إلا «أداة مطيعة»... وإن امتعض بعض أعضائه أو قلقوا، ربما لبقايا وطنية قديمة.. أو بقايا ضمير، حتى إن المشير - «طنطاوي» - صاح ذات لحظة منفجراً لهول الإحساس: «هل يقول التاريخ أننا سلمنا البلد للإخوان؟!».

وقد كان..

بل كان ببساطة أن «الإخوان» لم يكتفوا بحكم البلاد، أو حتى بالانفراد في حكمهما والتحكم في مقدراتها، على الرغم من فشلهم الذريع حتى في أبسط جوانب إدارتها - سياسياً، واقتصادياً، وأمنياً وفي كل مجال! - إنما كان مخططهم الواضح من أول يوم ما تطلق عليه أوراقهم «التمكين» من حكم مصر - كجزء أو «ولاية» من مشروع دولة دينية أو وهم «خلافة» أكبر! - وما أطلق عليه الشعب وقواه الوطنية الثورية والسياسية «الأخونة»، لتعرض مصر ذات الدولة الأقدم في العالم - ربما لأول مرة على هذا النحو - لخطر «تفكيك الدولة» ذاتها، ولخطر انهيار أركان الدولة المصرية الحديثة التي بدأت مع محمد علي وبنيتها أجيال مصر على امتداد أكثر من قرنين.

وكما قال «علاء الأسواني» الروائي المبدع وأحد المشاركين بقوة في الثورة منذ مستهلها: «حتى لحظة ما أسماه الإخوان «الإعلان الدستوري» وأسماه كل الشعب «الإعلان

الاستبدادي» في 21 نوفمبر 2012، كان يمكن أن نطلق على مواجهة القوى الوطنية الثورية والسياسية لحكم الإخوان أنه (المعارضة) أما بعد صدور ذلك الإعلان فالمواجهة يجب أن تكون لدى الجميع هي على التحديد (المقاومة)».

كما أنه يوجد قول آخر هنا، يحسن إيراده؛ إذ يشير ويحمل الكثير المهم، لكاتبة شابة موهوبة من أخلص وجوه الثورة وأصدقها هي «نورة نجم»، في مقال بجريدة «التحرير» (17 فبراير 2013):

«استشهد جابر صلاح (الشهير بـ «جيك») ، وهو مدير صفحة «معاً ضد الإخوان». استشهد محمد حسين قرني (الشهير بـ «محمد كريستي») ، مدير صفحة «إخوان كاذبون». ومؤخراً تم العثور على محمد المصري مدير صفحة «جيل التغيير» ينزف دمًا بالمنصورة، وقد تم إلقاءه في سلة المهملات، مطعوناً عدة طعنات.. «هذا بخلاف استشهد محمد الجندي من التيار الشعبي، واستشهد الحسيني أبو ضيف، الصحفي الأنشط في المظاهرات، الذي كنت تجده دوماً في الصفوف الأولى في المواجهات يوثق الحقائق بكاميرته وقلمه. من الواضح تماماً أن جماعة الإخوان المسلمين تستهدف مديري الصفحات المعارضة لها على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، والنشطاء ذوي الثقل في الشارع، والصحفيين الشباب، خصوصاً من يحملون الكاميرا، أو يتمتعون بمصداقية». هكذا، كما كان لدينا في فترة (المجلس العسكري - الإخوان - الراعي الأمريكي) على مدى سنة ونصف سنة عقب الثورة، شهداء من الثوار النبلاء مثل مينا دانيال، وفي يوم واحد (16 ديسمبر 2011) - أمام مجلس الوزراء - الشيخ الأزهرى عماد عفت، وطالب الطب علاء عبد الهادي، ... وغيرهم؛ فلقد أصبح لدينا في فترة حكم (الإخوان برئاسة «مرسي») صورياً والإدارة الفعلية لمكتب الإرشاد. تحت الهيمنة الأمريكية)، شهداء جدد ومصابون من دون أن يتوقف الدم الطاهر أبداً. لكن القتل في هذا العهد الأخير لم يعد عشوائياً، بقدر ما هو «اغتيالات سياسية»، يعرفها الإخوان وتعرف عنهم - جيداً - منذ قتلوا رئيساً للوزراء وشخصيات سياسية وقضائية قبل 1952، ومنذ حاولوا ذلك مع جمال عبد الناصر في 1954، إنها اغتيالات وجرائم إرهابية مع سبق إصرار وترصد!. تختار وتحدد إلى من يتوجه رصاصها الغادر ومن تقصد أن تقتل بدم بارد.

هكذا أصبحت:

معركة كل الوطن، جميع القوى الوطنية والثورية ككل، من أجل استنقاذ ثورة 25 يناير وتخليصها من براثن الساعين باستماتة إلى سرققتها باسم الدين وشرع الله - سبحانه وتعالى - «كذباً وزيفاً»، أو تحت أي شعار براق لقوى الثورة المضادة (وجزء لا يتجزأ من الثورة المضادة في الحقيقة أولئك الذين يلتحفون بالدين وفي المقدمة «جماعة الإخوان المسلمين»، وهم ليسوا ولم يكونوا يوماً ثوريين ولم تعرف أدبياتهم مصطلح أو معنى أو طريق الثورة)، بينما المقصد الحقيقي لهم جميعاً تجاه الثورة أن يطمسوا ملامحها أو يزهقوا روحها!.

إنها معركة الشعب ضد خصومه، خصوم ثورته، والمعركة الكبرى من أجل تأسيس جمهورية 25 يناير.

وهي جمهورية الثورة من جديد، بعد الانقلاب والارتداد الكبير الرجعي المروع على مدى قارب الأربعة عقود ضد ثورة الوطن والأمة 23 يوليو الناصرية (الجمهورية الأولى).

إنها معركة كل الوطن وقواه الثورية من أجل جمهورية 25 يناير (الجمهورية الثالثة).

وهي معركة ضارية ومتعددة الجبهات، ضد «الجمهورية الثانية» الرجعية التابعة التي جعلت مصر «مستعمرة أمريكية»، وخراباً واضمحلالاً على كل الأصعدة، تلك التي أسسها السادات وعهده، وكرسها مبارك وعهده، وواصلها «الإخوان» - ومندوبهم في قصر الرئاسة. من خلال جرم محاولة السطو على الثورة، وتفريغها من كل مضمون ومعنى حقيقي!.

ولقد تجلت وبانت في (30 يونيو - 3 يوليو 2013)، أكبر الأدلة والبشائر، على حتمية انتصار ثورة يناير، بأعظم ما يمكن أن تكون عليه موجة أو جولة جديدة لثورة على الإطلاق، بخروج جماهير الشعب المصري على أوسع نطاق - بل بحجم غير مسبوق وعلى نحو غير معهود، في تاريخ بلادنا إن لم يكن في العالم ككل - من أجل إنقاذ ثورته، وتصحيح مسارها، وانطلاق إرادته من جديد في سبيل صياغة وإبداع مستقبله، وإنجاز أهداف نضاله، مصمماً حاسماً ومهما كانت التحديات والتضحيات.

كما في مواجهة عملية (التمكين الإخواني- أخونة الدولة) ومحاولة حكم «الإخوان المسلمين» المكثفة المتلهفة، من أجل طمس هوية المصريين الثقافية الخاصة، واستبدالها بنزعة «وهابية» دخيلة فجأة - بلا روح أو إحساس بالحياة الإنسانية الحقة - هي أبعد ما تكون عن الشعب المصري بطبيعة المبدع «الفنان» فيه، وروحه، وإحساسه بالحياة والحق والخير والجمال، لكن لن يكون لمثل تلك النزعة في ربوعه في أي يوم مكان!.

ودائمًا أبدًا، ستظل هذه الثورة تعبيرًا جليًا فذًا - من أعظم ما في تاريخ هذا الشعب - عن إرادته الثورية، وعبقرية دوره وأدائه، هذه الثورة الكبرى التي قام بها في 25 يناير 2011، ثم موجاتها المتعددة المجيدة، حتى بلوغ الذروة الثورية العظمى الثانية لثورة يناير في «30 يونيو 2013».

إنه في خلال سنتين ونصف السنة بالضبط - فقط - خلع الشعب المصري رئيسين مستبدين متغطرسين بليدين!.

قضى على نظام الدولة البولييسية المستبدة التي ترأسها وأسستها السادات ومن بعده ترأسها وكرسها مبارك (1974 - 2011)، ثم قضى على نظام الاستبداد «الإخواني» باسم الدين الذي ظهر في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 مدعومًا بالمهيمن الاستعماري الأمريكي، ثم متحكمًا منفردًا مدعومًا بنفس المهيمن ابتداءً من 30 يونيو 2012، ليطيح به الشعب الثائر العظيم بعد عام بالتمام. في الذكرى الأولى للمناسبة ذاتها! - (30 يونيو 2013).

إن (30 يونيو 2013) المجيد، جاء في أعقاب ثورة 25 يناير 2011، لاستكمالها وتحقيق أهدافها، والتي استشهد وجرح الآلاف في سبيلها، بقدر ما هو جدير بأن يعتبر في ذاته ثورة شعبية عظيمة كاملة الأوصاف.

إن ثورة (30 يونيو 2013) جاءت لتتخذ ثورة الشعب في 25 يناير 2011، وتصح مسارها، وتستخلصها من أيدي عصابة سطت عليها وأرادت أن تختلسها وتستغلها، لمصالحها الضيقة ومراميها الخاصة الشوهاء، رافعة شعارات الدين ورسائله القدسية وهو منها براء، مدعومة بأغراض ومصالح الأجنبي الدخيل الذي لا تكف إمبراطورياته الاستعمارية منذ قرون عن

التربص ببلادنا، والنهم البشع والطمع الذي لا يتوقف في خيراتنا ومقدراتها، والترصد الشيطاني لمشاريع نهضتها (محمد علي وإبراهيم - إسماعيل - عبد الناصر).

حتى إن الإدارة الأمريكية ومخابراتها - وأداتهم «السفيرة الأمريكية» في القاهرة - قاوموا إلى آخر لحظة وباستماتة، كل حركة الشعب الثورية الهادئة العملاقة (30 يونيو - 3 يوليو 2013)، وانحياز القوات المسلحة الساطع التاريخي لإرادة الشعب، وحاولوا بكل الضغوط التي يمكن أن تمارس على القيادة الوطنية الجديدة للقوات المسلحة. وكانت قد اعتادت ذلك ونجحت فيه بكل أسف مراراً مع «المجلس العسكري» السابق عقب ثورة 25 يناير. لكن الفشل الذريع والخيبة الكبيرة مني بهما ذلك التدخل الأمريكي الغاشم الأحمق في (يونيو - يوليو 2013).

إن أصحاب المصلحة في «العدوان الثلاثي: الأمريكي - الصهيوني - الإخواني» ضد عمل جماهير 30 يونيو - على حد التعبير المشهور لـ «عبد الحكيم عبد الناصر» - وأصحاب الحلف المعادي لـ «30 يونيو» لم يكفوا بعدها عن وصفه بأنه «ليس إلا انقلاباً عسكرياً!» وإذا لم يكن (الثلاثون من يونيو) حدثاً ثورياً شعبياً عظيماً بكل ما في الكلمة والمصطلح من معنى فماذا تكون إذن الثورات الشعبية؟! بل إنه في مدى حشوده وقوته (وطوفانه) فاق أية ثورة شعبية عرفت. (لقد تجاوز المشتركون في هذه الثورة ثلاثين مليوناً، ووصفتها بعض المصادر الدولية بأنها أكبر حشد وتجمع بشري في التاريخ الإنساني بإطلاق عصوره وثوراته).

لكن لا غرابة.. ألم يصفوا (هذا الحلف ذاته، وأصحاب المصلحة أنفسهم) ثورة 23 يوليو 1952 كذلك، بعد قيامها، بأنها «ليست إلا انقلاباً عسكرياً!». وما زالوا يكررون ذلك الهراء والسفه ويلوكونه، فيما هي من أعظم ثورات الشعوب بكل مقياس وأي مقياس!. لكنه مرض القلوب والعقول ومدى التردّي والخسة الذي لم تخل منه دنيا وصراعات البشرية!.

إننا في كل حال نقول: إنها الثورة الممتدة ذات الذروتين (25 يناير - 30 يونيو).

أو نقول: ثورة 25 يناير، وثورة 30 يونيو.

أو نقول: إنها (ثورة 25 يناير - 30 يونيو).

أو نقول التعبيرات الثلاثة معاً.

وبعد.. يقول محمد حسنين هيكل مستشرقاً ، حكيمًا ، مجملًا بنفاذ تفكير وجمال

تعبير..<sup>(64)</sup>.

«إننا نعيش حالة ولادة متعسرة بين بقايا ماضٍ لم يقتنع بعد أن ينسحب، ومستقبل لم يعرف بعد كيف يتقدم، وعليه فإن ما يجري عندنا هو شبه عملية انسلاخ مؤلمة من زمان إلى زمان، وتلك تجربة عانتها من قبلنا أمم وشعوب، لكن صعوبة الأمر بالنسبة لنا، وخلافًا مع تجارب غيرنا، أن هذه العملية بالولادة أو الانسلاخ تقع على ساحة فيها من يعرف كيف يتوضأ بالدم، لكن ليس فيها من يعرف كيف يصلي صلاة الجماعة على حد تصوير شاعر فارسي قديم.

ويضاعف من المأزق أن الساحة مستباحة، وأن العالم كله يتدخل، ومن لا يتدخل يتفرج، مستغربًا ما يرى، دون أن يمد بصره إلى ما وراء الصور، ليعرف أنه صراع على المستقبل لأمة فاض بها الكيل، وقررت أن تتخلى عن الصمت والسلبية، وأن تهزم اليأس وتتصر عليه ومع أن بعض الصور الظاهرة على مواقع الأحداث تدعو إلى التخوف والتوجس، فإن الحقائق وراء الصور تؤكد أن الحركة إلى أمام غالبية باستمرار، وأنه إذا كان الماضي أحجارًا ثقيلة تعوق، فإن المستقبل أجنحة أقوى تحلق!».

(64) من محاضرة في جامعة «جورج تاون» بالدوحة بعنوان: «الخليج.. يوم بعد غد»، والنص في «المصري اليوم»

2 . نص بيان لمؤلف الكتاب، كتبه ووزعه بتاريخ 2011/12/23،  
على عدد كبير من كوادر الحركة الناصرية في مصر بمختلف  
فصائلها.

## نحو «التأسيس الثالث» لتنظيم الناصريين في مصر (حزب كل التيار)

تعالوا إلى كلمة سواء.

تعالوا نسمي الأشياء بأسمائها.

إن الواقع السياسي المصري المعاصر يعرف التيارات الرئيسية: التيار الناصري، والتيار  
الليبرالي، والتيار السياسي الإسلامي، والتيار الماركسي.

ولكي نسمي الأشياء بأسمائها بوضوح وتحديد أكبر، نقول: التيار الناصري. ولا  
يوجد تيار قومي آخر في مصر (لا يوجد البعث مثلاً). وتيار اليمين الليبرالي، وتيار اليمين  
الديني، وتيار اليسار الماركسي.

وبمقدورنا من جانب آخر أن نقول: اليسار بتياربه الناصري والماركسي، واليمين  
بوجهيه الديني والليبرالي.

وإن لم نكن خاصة في مرحلة ثورة 25 يناير الشعبية، نسمي الأشياء بأسمائها، بوضوح  
وعلمية، فمتى نفضل؟

وإن لم نكن في مرحلة ثورة 25 يناير الشعبية، نتحرك تحت شعار. وشعور واتساق.:  
(كن نفسك)، فمتى إذن؟!

ولكي نكون أنفسنا، فإنه ينبغي أن تتوافق «الخريطة الحزبية» مع «خريطة التيارات»،  
فلا يجدي أن نرى أحزاباً كثيرة لا تعبر عن تيارات حقيقية (بل تعبر عن لا شيء في  
الواقع!)، كما لا يصح أن نرى تيارات أساسية لا تعبر عنها أحزاب، مثلما ساد ذلك

التناقض - الغريب والمعيب - الحياة الحزبية المصرية، منذ عودتها في النصف الثاني من السبعينيات الماضية، ضمن العيوب الكثيرة التي شابَت تلك الحياة الحزبية، على مدار عقود ما قبل ثورة 25 يناير 2011.

لقد كانت يد البطش والأمن السياسي لسلطات نظام مبارك البوليسي الفاسد، تتدخل لتشارك في صياغة حتى «الحياة الحزبية الداخلية» لأحزاب تلك المرحلة، فمنها من فسدت، ومنها من تفتت، ومنها من أنشأته تلك اليد في الأصل!.

ولذلك فإنه حينما أتيح وفتح الباب، في أعقاب ثورة 25 يناير، وجدنا أحزاباً تنشأ لتعبر عن تيارات الواقع السياسية الأساسية، وأحياناً عدة أحزاب تعبر عن التيار الواحد، قد تتجمع فيما بعد في جبهة أو كيان واسع.

وجدنا ذلك في حالات كل التيارات الأساسية، ما عدا إحداها، وهو - مع الأسف الشديد - التيار الناصري!.

فقد كان الحزب الناصري الذي حصل في عام 1992 على التصريح بالوجود القانوني بحكم قضائي وبعد محاربة طويلة ضده، وتأخير متعمد لإجهاد التيار من قبل سلطتي السادات ومبارك - لم يلبث أن انتهى فعلياً في عام 1996، بعد أن تحول إلى كيان طارد للناصرين الحقيقيين، بالدور الخبيث من الخارج لأجهزة أمن الدولة البوليسية المستبدة، ومن الداخل بخطايا المتعاملين معها وإن ادعوا الانتماء إلى الناصرية، ثم بأخطاء لجموع الناصريين الحقيقيين في إدارة الصراع مع هذين الطرفين.

إن هذه التجربة في التأسيس لحزب ناصري، في مصر التسعينيات، هي تكرار - وإعادة سيناريو بالحرف وبالمشهد! - لتجربة في التأسيس لحزب ناصري، في مصر الثمانينيات!.

وكانت البداية واحدة: آمال تقدم وهمية.

وكانت النهاية واحدة: آلام تراجع وصدمة.

بل كانت الأطراف واحدة في تجربتي التأسيس الأولى والثانية، وكانت آثام الخارج، وخطايا وأخطاء الداخل، معادة متكررة!.

وقد حاولت جماعة رئيسية ضمن الناصريين، حينما انفرط عقد الحزب الناصري في 1996، أن تعوض بإنشاء حزب «الكرامة» كإطار جبهوي وطني تقدمي، يضم الملتقين حول برنامج الراديكالي، من مدارس أو تيارات الواقع المصري الأربعة، وقد أطلق عليه مؤسسوه آنذاك توصيف: «ائتلاف من نوع جديد». وهذا كله. وغيره. حسن، واستطاع أن يجسد دور ضمير ربما أكثر مما مثل طاقة تغيير، لكن «الحزب الناصري» يظل شيئاً آخر. وبعد (1996) انكفاً ناصريون آخرون، جماعات وفرادى، بعيداً عن مشروع التأسيس لتجربة حزبية ناصرية، أو اكتفى بعضهم بالكفاح ضد نظام الاستبداد والفساد ضمن أطر وطنية احتجاجية ونضالية (مثل حركة كفاية)، بعيداً عن الناصرية كتيار أو تنظيم. وكل هذا ينبغي أن يشهد جديداً بعد قيام ثورة 25 يناير، بطبيعة الحال وبالضرورة. فليس هناك ما يمكن أن يعيق الآن من أن تتوافق «خريطة التيارات» مع «خريطة الأحزاب».

وليس هناك ما يمكن أن يعيق الآن من أن يتحرك الجميع تحت شعار. وشعور واتساق . : «كن نفسك».

وليس هناك ما يمكن أن يعيق الآن من أن تتجه جموع الناصريين الحقيقيين. من مختلف منابعم، وبكل طلائعهم وجماهيرهم. إلى إنشاء الحزب الناصري الكبير الذي يضم كل أطراف التيار وأطيافه.

أي إلى: «التأسيس الثالث».

بعد تجربتين للتأسيس، في الثمانينيات والتسعينيات، فتحت أبواب التجربة الحزبية على مصراعيها لجموع الناصريين من غير استثناءات، لكن كل من التأسيسين. أو التجريبتين. ضاقت بأصحابها واختقت، بل لم تلبث كلاتهما أن تحطمت وسط دوي وآلام بعد أقل من خمس سنوات!.

في هذه المرة (التأسيس الثالث)، لا بد أن يجيء المسار مختلفاً؛ لأن المناخ بعد ثورة 25 يناير اختلف. أو يجب أن يختلف. ولا بد أن يكون صحيحاً وهذا جزء من نضالنا الآن.

كما أن الناصريين من مختلف المنابع والأجيال والفصائل، لا بد أن يكونوا الآن اختلفوا، من حيث استيعاب دروس التأسيسيين الأول والثاني.

إن الواقع المصري المعاصر. وكما يتضح كل يوم وربما أكثر بعد الثورة. في حاجة ماسة إلى نهوض التيار الناصري من جديد.

لدى التيار الناصري. في اعتقادنا. الإجابات الثورية العلمية على أسئلة الواقع، وهو يمكن بل من الواجب أن يتعاون ويتضافر عمله الوطني مع جميع التيارات الأخرى. لحاجة الواقع إلى الجميع. لكن يظل للتيار الناصري خصوصية وضرورة، لا يمثلها غيره.

إن التيار الناصري يلتقي مع التيار الإسلامي في الموقف الإيماني (لكن بمفهوم عمر وعلي وأبي ذر والحسين للإسلام، وليس بمفهوم معاوية ويزيد)، ويلتقي مع تيار اليسار الماركسي في الموقف الجذري الاشتراكي في القضية الاجتماعية. بغض النظر عن أي اختلاف في التفاصيل أو الحلول. ويلتقي مع التيار الليبرالي في التعددية الحزبية. بعد محاولة مخلصه واجتهاد مشروع وجاد في الستينيات للبحث عن صيغة جديدة للديمقراطية. ثم إن التيار الناصري لديه إلى جانب ما يلتقي فيه. أو يتقاطع. مع التيارات الوطنية الأخرى، ميزات ومعالم تخصه، كتيار عروبي وحدوي، يصر على الوضع الضروري والطبيعي بالوحدة، لأمة مجزأة بإرادة ومطامع الاستعمار وضد إرادة ومصالح الشعب العربي.

إن هذا التيار الذي سمي منذ بداية السبعينيات بالتيار «الناصرى»، ينبغي أن يكون حاضرًا (بتنظيمه، بل وباسمه وليس بأي اسم آخر. فهكذا عرف وولد وصعد، ولا ينبغي تغيير حتى ولا حرف واحد من الاسم!).

إن هذا التيار الناصري بحاجة إلى «أن يكون نفسه».

والواقع المصري. بل والعربي. بحاجة إلى حضور وحيوية ونهوض التيار الناصري خاصة في مصر.

إن الناصريين ينبغي أن يعقدوا العزم الآن، على «التأسيس الثالث»، لتتظيم ناصري كبير يضم الجميع، من غير شروط، على أن يكون تأسيسًا. هذه المرة. مستوعبًا دروس كل ما سبق، وفي مناخ صحي.

ذلك أنه أولاً: مناخ ما بعد ثورة 25 يناير 2011، التي ينبغي حمايتها. بدورها. من الثورة المضادة والردة، وما أكثر وأخبث وأشرس القوى المضادة لثورة 25 يناير، المتربصة بها. إننا ينبغي أن نفرض المناخ الصحي ونتزعه، بعد الثورة، وينبغي أن نقيم وفقه «حزب كل التيار الناصري».

وذلك أنه ثانياً: مناخ ما بعد ثورة 25 يناير 2011 الشعبية الكبرى، المتفجرة استئنافاً لمهام وأهداف نضال ثورة 23 يوليو 1952 المجيدة، التي انتقلت من سلطة الدولة إلى الشارع برحيل مفجرها ومفكرها جمال عبد الناصر في عام 1970.

إن على التيار الناصري اليوم - منظمًا - أن يقود المجتمع إلى الجمهورية الثالثة، بعد الجمهورية الأولى، جمهورية الثورة، جمهورية جمال عبد الناصر، وبعد الجمهورية الثانية، جمهورية الثورة المضادة والردة (السادات - مبارك).

بل إنه حتى هذه الحقائق الجلية والمسلمات البديهية كلها، من الملاحظ الآن بصورة فاضحة، التشكيك فيها والتشويش عليها، في حملة تشويه جديدة متعمدة ضد ثورة يوليو وقائدها، بدأت في الشهور التي أعقبت 25 يناير، وهي أشرس الحملات وأخطأ منذ سنوات، وربما لا تقارن من حيث الضراوة والتمادي إلا بالحملة الأولى في السبعينيات، خاصة في السنوات التي أعقبت حرب أكتوبر، حيث أسفر انقلاب السادات عن وجهه القبيح الرجعي المعادي للثورة. سفورًا كاملاً. ابتداءً من عام 1974 المشؤوم على التحديد.

وتنطلق الحملة الجديدة على لسان أصحابها. بخبث وسوء قصد غالبًا، وبانسحاق وعدم تنبه نادرًا - من خلال الترويج لمقولتين فاسدتين، تضعها جمهورية ثورة يوليو الناصرية في سلة واحدة مع عهدي جمهورية الانقلاب الرجعي عليها، أولاهما مقولة: «الستين سنة الأخيرة من حكم الاستبداد والعسكر وقمع الشعب»، إلى جانب مقولة فاسدة أخرى تردد: «الآن سوف نبدأ الجمهورية الثانية»!.

نعم إننا يجب أن نتصدى في آن واحد للحملتين ضد الثورتين (يناير) و(يوليو)، فالمعركة واحدة والقوى المعادية لـ «يوليو» وما تمثله بالأمس وفي المستقبل، ولـ «يناير» وقيمتها وقدرتها ومعنى انتصارها اليوم وغداً، هي قوى واحدة. والواقع أن الثورة المضادة لـ (يوليو)

ما زالت مستمرة، وهي ذاتها الثورة المضادة اليوم لـ (يناير). لأنها المضادة دائماً لمصالح جماهير الشعب، لحساب قلة طامعة وتابعة.

إننا لا ندافع عن ثورة يوليو بوصفنا ناصريين فحسب، إنما من موقع وطني مصري وعروبي وإنساني، ومن منطلق تاريخي علمي سياسي وأخلاقي في آن.

ونزود عن ثورة يناير لأنها معركة مصير، وينبغي أن نخوض المعركة كقضية حياة أو موت.

ولا بديل عن أن نمتلك نحن الناصريين، أداة تنظيمية نضالية، قوية واحدة لكل التيار، نخوض بها معاركنا إلى جانب غيرنا من الوطنيين. (كما نشارك بها في جبهة للقوى الثورية في مصر، بل بعدها في جبهة للقوى الثورية العربية، فهذه كلها ضرورات النضال المصري والعربي).

نعم، إننا ينبغي أن نفرض المناخ الصحي الثوري فرضاً، بعد الثورة، وينبغي أن نقيم وفقه حزبنا الذي يعبر عن تيارنا - أن نقيم «التأسيس الثالث» (حزب كل التيار)، هذه المرة صحيحاً عفاً؛ لنقود مع غيرنا، مصر الثورة، على طريق الكرامة الوطنية والإنسانية، وحرية الوطن والمواطن، والكفاية والعدل الاجتماعي، والأمة المتحدة الناهضة.

وهذه كلها هي أهداف ثورة 25 يناير الشعبية، ومن قبلها أهداف ثورة 23 يوليو الناصرية. هي ذاتها. ولذلك فالواقع والناصرية، هما السؤال والإجابة، الاستجابة والتحدي.

وعلينا أن نجيب وننجز اليوم، الآن، وليس غداً.

المهم - أولاً: إنه على كل الجماعات والفصائل الناصرية، حتى صاحبة الكيانات التنظيمية القائمة بالفعل، أو المتجهة إلى تأسيس كيانات تنظيمية، أن تغادر نهائياً مرحلة هذه الكيانات الصغيرة الجزئية العاجزة، إلى مرحلة الإسهام بكل الطاقات، من أجل بناء (حزب كل التيار).

والمهم - أيضاً: عدم إضافة تشكيل تنظيمي جديد يدعو «كل التيار بجميع أطيافه» إلى الانضمام إليه، هادفاً بحسن نية إلى الوحدة وحل مشكلة التجزئة في الواقع الناصري

المصري؛ لأنه سوف يصبح - باليقين ومهما بلغ حجمه - رقمًا جديدًا يضاف إلى واقع التجزئة، وجزءًا جديدًا من المشكلة لا الحل!.

لكن قد يصح أن تتشكل مجموعة - أو جماعة - «نواة» للدعوة إلى الفكرة، وهذا اقتراح معقول ومطلوب.

مع الحذر الواجب كله والتحسب، حتى لا تتبلور أو تتحول يومًا مجموعة النواة، إلى نواة حزب أو فصيل جديد!.

وقد تتوجه مجموعة النواة (ولنسمها مجموعة نواة الدعوة للتأسيس الثالث) إلى الفصائل أو التكتلات الناصرية المحددة المعروفة من جهة، وإلى الشخصيات العامة الناصرية المرموقة من جهة أخرى.

فباب الاقتراحات العملية، في سبيل تنفيذ الفكرة، بإجراءات وخطوات منجزة، يظل مفتوحًا، ويتطلب التجديد والتجويد طوال الوقت.

ومرة أخرى: علينا أن نجيب وننجز اليوم، الآن، وليس غدًا.

رؤية ناصرية

23 ديسمبر 2011

محمد بدر الدين

3. نص مقال لمؤلف الكتاب، نشر في جريدة «صوت الأمة» بتاريخ 2013/2/11، بعنوان: «نحن وهم وثورة يناير .. مع الأسف!».

## هؤلاء.. مع الأسف الشديد

أذكر أنني قبل ثورة يناير كنت أحرص على قراءة كل كتب وكتيبات ومقالات طارق البشري، وأتعامل معها بنفس المنطق الذي كنت أتعامل به مع أعمال يحيى حقي وبهاء طاهر وإبراهيم أصلان، وهو أن كل ما يكتبه هذا الرجل مهم، كل عبارة يكتبها لها قيمتها، بل كل حرف له مغزاه، وأن كل ما يكتب ينطلق من نقاء وتجرد كاملين، وإلمام وتعمق كافيين، وعابر لكل انتماءات التيارات والتحزب الضيقة، لكن حالي لم يعد كذلك مع طارق البشري، بعد ثورة يناير!

وأذكر أنني قبل ثورة يناير كنت أهتم بكل ما يكتب محمد سليم العوا، وكل حوار معه سواء في برنامج أو صحيفة، كما أن محاضراته في منتهى الانتباه التي كانت تتقلها قناة «الجزيرة»، لم أكن أحرص عليها فحسب، بل ألفت إليها انتباه، من كان يهمني أن يتأملوا ويستفيدوا من هذا التعبير بوضوح وطلاقة، عن هذا التفكير الثاقب، لكن حالي لم يعد كذلك مع محمد سليم العوا، بعد ثورة يناير!

وأذكر أنني قبل ثورة يناير كنت أحرص على متابعة كل كتابات وأراء فهمي هويدي، بل إنني قاطعت كل الصحف الحكومية «المسماة قومية» لمدة تقارب خمس سنوات قبل ثورة يناير، واعتبرت ذلك عملاً وطنياً، ودعوت إلى مثله كل أصدقائي وكل من يمكن أن أتجاوز معهم في ذلك، لكن وحده «أهرام الثلاثاء» أستثيته من هذه المقاطعة، لأن فيه يكتب هويدي مقاله الأسبوعي، بل وكنت أحتفظ بهذا المقال في ملف خاص، لكن حالي لم يعد كذلك مع فهمي هويدي، بعد ثورة يناير!

والحق أن شخصيات أخرى، غير البشري والعوا وهويدي، في مجالات شتى، من الكتابة السياسية والفكرية والدينية، إلى مشغولين في السياسة والاقتصاد والثقافة والفنون والرياضة... إلخ، حدث لي معهم شيء مماثل، بعد ثورة يناير!

والحق أيضاً أن هذه ليست أول مرة يحدث لي فيها هذا الأمر، فذلك ذاته هو ما حدث لي مع عديدين، على مراحل حياتي!.

فكنت وأنا لم أزل طالباً في جامعة المنصورة، وأقوم برحلاتي السنوية إلى معرض الكتاب الدولي في القاهرة، أحرص ضمن ما أحرص عليه على اقتناء كتب محمد عمارة، لكن لم ألبث بعد ذلك أن فقدت هذه الرغبة تماماً!.

وكنت وأنا ما أزال طالباً أيضاً، أحرص كل الحرص، على كل ما يكتب صلاح عيسى، سواء ما كتبه من دراسات تاريخية مثل «الثورة العرابية»، أو سخریات راقية مثل (الاهبارية) في جريدة «الأهالي»، لكن منذ سنوات عديدة - ربما منذ تولي تحرير جريدة «القاهرة» أو قبلها بقليل - فقدت كثيراً من الاهتمام، بما يكتب أو يقول!.

وكذلك تماماً، ما حدث لي مع آخرين غير قليلين، مثل الشاعر أحمد عبد المعطي حجازي، وقد كان شاعري الأول والمفضل في مراحل المبكرة، وحتى كتاب نثري له، مثل كتابه المتفرد الذي لا يعرفه كثيرون الآن بعنوان «محمد وهؤلاء»، كنت أقرأه أكثر من مرة، لكني منذ سنوات طويلة كففت عن الاهتمام بالشاعر الكبير بحق، الذي توقف عن الشعر وقد تصور أنه أصبح المفكر الكبير لكن عن غير حق.

لقد خذلنا كثيرون، لكن سوف يتبقى منهم - في نظرنا - بعض ما أنجزوه في مراحلهم الأولى، سوف يبقى مثلاً من حجازي قصيدته أو ملحمة الشعرية الرائعة عام 1970 (الرحلة ابتدأت) وقصائد أخرى في الستينيات (التي لا يكف الآن عن صب اللعنات عليها وسب ثورة يوليو، بمناسبة ومن دون مناسبة، على نحو به كراهية مرضية أو هوس من نوع ما!)، وسوف يبقى مثلاً من البشري كتابه المرجع «الحركة السياسية في مصر»... وهكذا.

ولست أتحدث في هذه السطور، عن الذين لن يبقى منهم «أي شيء»!.

بل أخص بالذكر في هذه السطور، بعض نماذج، من عديدين لم يعد حائنا معهم،  
مثلما كان!.

ثم يخطر لنا ملاحظة (أو حاشية) لها علاقة بما عرضناه في المقال، قد نضيف فيها  
القول:

أما بعض شخصيات (أو رموز) ما عرف بتيار استقلال القضاء، التي كنا نعتد بها ونأمل  
فيها خيراً كثيراً، قبيل ثورة 25 يناير (مثل: الغرياني - الأخوين مكي - الخضيرى...)، فتلك  
مع الأسف الشديد . بعد الثورة: حدث عنها ولا حرج؛ لأننا صدمنا فيها، وخذلتنا كثيراً.

4. نص مقال لمؤلف الكتاب، نشر في جريدة «الكرامة» بتاريخ 2013/11/10، بعنوان: «رسائل إلى أصدقاء.. في عام آخر من الثورة المتواصلة».

## رسائل إلى أصدقاء.. في عام آخر من الثورة المتواصلة

(من نوفمبر 2012 .. إلى نوفمبر 2013)

﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٦﴾﴾ [سورة الشرح: 5، 6]

1. كتبت في دفتر يومياتي، بتاريخ 19 نوفمبر 2012، وهو ما كتبت على الهاتف في اليوم نفسه لبعض أصدقائي (مشيراً إلى استبدال «ثوار التحرير» اسم شارع «محمد محمود» باسم شارع «عيون الحرية»، وهو الذي دارت فيه أكثر من هجمة وموقعة وحشية ضدهم في أكثر من عهد بعد ثورة 25 يناير 2011):

«محمد محمود أصبح عيون الحرية. وعيون أحمد حرارة ومالك مصطفى وأمثالهما غدت بصيرة ومنازة للأمة. الثورة بدأت ولن نعود إلى الوراء أبداً. أرسل التحيات، ب: حرارة. من شارع: عيون الحرية».

2. وكتبت في دفترتي، بتاريخ 27 نوفمبر 2012، وهو بدوره ما أرسلت على الهاتف في اليوم نفسه لأصدقاء:

«فعلاً مرسي فقد شرعيته. فعلاً الثورة مستمرة ومنتصرة، المهمة صعبة جداً، لا تقل عن مهمة خلع المخلوع، إن لم تزد. لكنها ممكنة، بل هي الممكن الوحيد».

وأضفت في اليوم نفسه:

«الأمل كبير جداً جداً في ربنا، في شعبنا، في ثورتنا. ومن الذي كان يتكلم أصلاً عن الأمل قبل 25 يناير؟ يجب ألا نفقد الثقة في هذا الشعب أبداً».

3. وكتبت في دفترتي، بتاريخ 18 ديسمبر 2012 (أي عند انتصاف حكم «مرسي» والإخوان):

«ما يحدث الآن، بعد الثورة، السيناريو المثالي. كي ينفذ الشعب المصري من جوفه خرافة الإخوان».

4. وقمت بمثل ذلك بتاريخ 7 يناير 2013، ويومها كتبت:

«السم الذي لا يقتلنا يقوينا. فهل نتخيل أن السم الإخواني يمكن أن يقتل مصري؟. مستحيل؛ لذلك فإنها سوف تزداد قوة وعافية ومنعة. أليس كذلك؟».

5. وبتاريخ 20 مارس 2013:

«شيخ منهم.. يعبر اليوم عن جوهرهم في برنامج تليفزيوني، قائلاً: «يجب أن يأخذ الإخوان: الحكومة، و«السلفية»: الأزهر والأوقاف، والجماعة الإسلامية: الشرطة، والجهاديون: الجيش». هكذا يريدون تقسيم البلد على فصائلهم.. مقدم البرنامج في قناة «القاهرة والناس» (طوني خليفة) بدا مذهولاً، لكن ذلك يكشف للجميع حقيقتهم».

6. وبتاريخ 18 أغسطس 2013:

«مشهد «الإخوان» بالسلاح في الشوارع. رغم الترويع. مشهد نهايتهم الحقيقي... لن يسامحهم الشعب عليه أبداً».

7. وبتاريخ 19 أغسطس 2013:

«القضية الأولى اليوم الاستقلال الوطني.. مثل الخمسينيات. وهي تتطلب الإرادة والقيادة بكفاءة».

8. وبتاريخ 7 أكتوبر 2013:

أجل سنتجاوز الأحزان والهوان، ولن نعود للخلف.. بعد ثورتين خلال سنتين ونصف!.. رغم فلول «مبارك» والحزب الوطني الذين يطلون من جديد بعد ثورة 30 يونيو ويأملون في عود غير حميد!..

ورغم فلول «مرسي» والإخوان ومناصريرهم الذين يتخيلون أنهم سيعودون بالدم والحرائق هنا وهناك.. بينما وراء إشعال كل هذا الجنون والنار لا يوجد غير الانتحار!».

9. وبتاريخ 9 أكتوبر 2013:

«نحن في مرحلة عنق الزجاجة بمعنى الكلمة.. وهذا أفضل طبعاً من مرحلة القاع والانحطاط الشامل.. أربعين سنة منذ 1974..».

10. وأختم. بأخر ما كتبت. (الأول من نوفمبر 2013):

«الثورة الحقيقية تكتمل ب: فكرة، ومشروع، وقيادة. وسوف يتبلور ذلك لثورتنا (25 يناير - 30 يونيو). لكن عبر مجاهدات ومعاناة. قدمنا الكثير على طريقها وتقدمنا، ولا تزال أمامنا جولات. سينتصر الأطول نفساً. الأصفى حساً ورؤية، والأقدر على الحركة الثورية الطليقة، المتسقة مع حركة التاريخ وأحكامها. ونحن لها. الشعب المصري، والأمر نفسه بالنسبة للشعب العربي ككل».

## مختصر السيرة الذاتية للمؤلف

- المؤلف: «محمد بدر الدين» مركب والأب «أحمد بدر».
- كاتب سياسي، وناقد سينمائي، يكتب القصة والقصيدة.
- بتعبيرات مبحث «الجنسية» الذي درسه في كلية الحقوق، يقول عن نفسه: «من مدينة دمياط بالميلاد والأم، ومن المنصورة بالإقامة والأب!». وكذلك كل إخوته (أميرة - علوي - عمرو).
- نشأ وأقام في مدينة المنصورة، حتى حصوله على دبلوم المدرسة الثانوية الصناعية (قسم الزخرفة) - وهو منذ البداية عاشق الرسم - ثم التخرج في كلية الحقوق جامعة المنصورة عام 1985، وعمل بالصحافة فانتقل إلى القاهرة، بعد أن اشتغل بالمحاماة لفترة لم تطل.
- كان والده مهندساً ينتقل بين المحافظات (حتى إنه دخل في السنوات الست للمرحلة الابتدائية وحدها خمس مدارس بين دمياط، والمنصورة، ودمهور!).
- نائب رئيس تحرير جريدة «العربي»، ومن الرعيل الأول المؤسس لهذه الجريدة التي صدرت لسناً لحال الحزب الناصري 1992. ولم تلبث أن عبرت بقوة عن مجمل الحركة الوطنية والمعارضة، خاصة في السنوات العشر السابقة على ثورة 25 يناير 2011.
- من قيادات الحركة الطلابية و«نادي الفكر الناصري» في جامعة المنصورة، وترأسه منذ بداية الثمانينيات، ومن مؤسسي «اتحاد أندية الفكر الناصري بجامعات مصر» في الفترة نفسها.
- بدأ النشر لأول مرة في الصحافة عام 1976 بقصيدة طويلة عن «جمال عبد الناصر» وعصره، و ضد «الانقلاب في الظلام» على ثورته. خاصة منذ 1974. وعن «الثورة المنتظرة»!

نشرت جريدة «الطلاب» لسان حال طلاب جامعات مصر، وقد رأس تحريرها «حمدين صباحي» في ذلك الوقت. وكان نشرها ضمن بدايات تعارفهما. إلى أن تم وأد الجريدة مع كل الصحافة الجادة المعارضة في أعقاب انتفاضة يناير 1977.

وفي عام 1976 نفسه، كان أيضاً أول مقال نشره في النقد السينمائي - وهو نقد حاد فنياً وسياسياً لفيلم «الكرنك». نشرته جريدة «جامعة المنصورة» لسان حال طلاب الجامعة (وتعد «كالطلاب» من أنضج التجارب في تاريخ صحافة الحركة الطلابية).

● شارك في انتفاضة 18 و19 يناير الشعبية، لكنه لم يعتقل إلا بعدها بثلاث سنوات (في يوليو 1980) بتهمة المشاركة في تأسيس تنظيم ناصري سري لقلب نظام الحكم مع عدد من قيادات الحركة الناصرية. من بينهم حمدين نفسه. (انظر مقدمة كتاب «الناصرية.. والجمهورية الثالثة»).

● شارك في «لجنة الدفاع عن الثقافة القومية» برئاسة د. لطيفة الزيات، ويعتز بالسنوات التي اقترب فيها من هذه المناضلة الرائدة.

● من مؤسسي «مركز إعلام الوطن العربي» (صاعد)، والحزب الناصري «تحت التأسيس» أواسط الثمانينيات، ثم الحزب الناصري الذي قام بحكم قضائي 1992، وفيه انتخب عضواً باللجنة المركزية للحزب، وأول أمين للإعلام على مستوى محافظة الدقهلية، حتى استقال من عضوية الحزب في سبتمبر 1996 مع الكتلة الرئيسية فيه وهي لجيلي الشباب والوسط، رفضاً لهيمنة «مجموعة» على الرغم من محدوديتها لكن بطرق غير ديمقراطية وأداء يستبجح أي وسيلة في سبيل الغاية! (انظر الفصل العاشر من الكتاب المذكور).

● شارك إثر ذلك في تأسيس حزب «الكرامة»، وفي هبات وجهود مقاومة النظام، ومن أبرزها «حركة كفاية»، بلوغاً بالطبع إلى ثورة (25 يناير 2011 - 30 يونيو 2013)، لكن الإطار والعمل التنظيمي الوحيد الذي اشترك فيه بعد الثورة - للآن - هو «التيار الشعبي المصري».

● له كتاب عام 2006 (صادر عن منتدى محمد عودة) بعنوان «في حضرة محمد عودة»، أشرف على تحريره ويعتز به لأنه اعتبر مرجعاً عن أحد أساتذته العظام، كما يعتز بأن كتب له المقدمة د. ثروت عكاشة فارس ومؤسس ثورتنا الثقافية. (والمنتدى برئاسة الأديب الكبير بهاء طاهر).

● شارك في تأليف كتب منها كتاب سياسي أشرف على تحريره المؤرخ عبد القادر ياسين بعنوان: «جمال عبد الناصر .. رؤية متعددة الزوايا» في الذكرى التسعين لميلاده (عن دار الكتاب العربي عام 2008)، ومنها كتاب في النقد السينمائي أشرف على تحريره الناقد علي أبو شادي بعنوان: «السينما المصرية 1994 - دليل نقدي» (عن الهيئة العامة لقصور الثقافة عام 1995). وقد نشر مقالات ودراسات ونصوصاً أدبية في أبرز الصحف والمجلات التقدمية والمستنيرة في مصر وفي كثير من المنابر الصحفية العربية المرموقة، بالإضافة إلى «موضوعاته الصحفية» وعموده «أضواء وآفاق» في جريدة «العربي». لأكثر من عشر سنوات. وعموده «تواصل» في جريدة «صوت الأمة» وجريدة «الوطن» ومقاله في جريدة «الكرامة».

● عضو جمعية نقاد السينما المصريين التي تمثل مصر في الاتحاد الدولي للصحافة السينمائية (فيبريسي)، وانتخب نائباً لرئيس الجمعية، وعضواً بمجلس الإدارة لدورتين في سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (بدءاً من 2001).

● من كتب له تحت الطبع وكتب تحت الإعداد:

- خواطر متظاهر ضد الجمهورية الثانية
- الناصريون وتجارب التنظيم في مصر (من أندية ولقاء السبعينيات إلى حزب التسعينيات)
- الطريق إلى سينما 25 يناير
- سينما العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في مصر
- حياة المشاهير على الشاشتين

- جمال عبد الناصر.. والسينما والمسرح

- صباح اليوم التالي (ديوان)

- سبتمبر الرابع (رواية)

- ابنة البهجة والثورة (قصص)

● متزوج منذ عام 1997 من الكاتبة الصحفية والباحثة في الشؤون العربية رباب يحيى، ولهما من الأبناء: «حمدين» و«ناصر» و«نديم».

● ابن الثورتين:

وبعدُ، فلقد كتب صاحب السيرة في 2013/1/1 في مدونته «تأملية الشارع لنا». التي ينشر فيها نماذج من كتاباته وكتبه. متحدثاً عن جيله في مقال بعنوان «ابن الثورتين»: «أنا من جيل ولد في الخمسينيات من القرن العشرين، ويعيش الآن الخمسينيات من عمره!». أي الجيل الذي ولد وبدأ نضجه وتمتحن وعيه مع انطلاق ثورة 23 يوليو 1952، ويعيش اليوم الثورة الجديدة المنطلقة منذ 25 يناير 2011 بمشاركة وطاقة معقولة وبكامل وعيه وأفضل نضجه، مروراً بانتفاضة 18 و19 يناير 1977 الشعبية. أنا ابن الثورتين. جيلي هو ابن ثورتين وانتفاضة وهبات واحتجاجات لا حصر لها. وقد اعتدت أن أطلق عليه «جيل 77». لأن انتفاضة 1977 كانت أول مشاركة ثورية شعبية كبرى في حياته.. إنه الجيل ابن الثورة العملاقة 23 يوليو التي ارتكبت في حقها جريمة الارتداد الكامل عنها، وابن حلم الثورة المنتظرة لوصول ما انقطع في العام الكارثي 1974 والانطلاق به إلى آفاق أرحب، وأخيراً بداية تحقيق الحلم في 25 يناير 2011 الذي ينبغي على كل الأجيال. وبكل الطاقة والعزم. وفي المقدمة بالطبيعة وبالضرورة جيل الشباب، ألا يضيع من أيديهم هذا الحلم أو يتهدد مجدداً.. أبداً».